الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والأربعون
1-12 أيار/مايو 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

جزر البهاما

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تتشرف جزر البهاما بتقديم تقريرها إلى الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وترحب بفرصة إطلاع الآخرين على إنجازاتها والتحديات التي تواجهها في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعزز جزر البهاما اعتقادها بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وصونها عناصر أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- ويقع على عاتق الدول التزام في مجال حقوق الإنسان باستكشاف التدابير المتاحة لمعالجة الآثار المتوقعة لتغير المناخ وضمان حصول المتضررين منه، ولا سيما من يعيشون في أوضاع هشة، على سبل انتصاف فعالة ووسائل تكيف تكفل التمتع بحياة كريمة. وما فتئت حكومة جزر البهاما داعية صلبة في مجال مكافحة العواقب السلبية لتغير المناخ، الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان، وما فتئت تدعو باستمرار إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

أولاً- المنهجية والتشاور

3- أعد التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات من أجل الاستعراض الدوري الشامل، وقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، ومقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17. وسيسلط هذا التقرير الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الاستعراض الأخير وفي فترة متابعة وتنفيذ التوصيات التي تم قبولها والنظر فيها (2018-2022).

4- وأعدت آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير، التي يتولى رئاستها مكتب المدعي العام ووزارة الشؤون القانونية وتتولى نيابة رئاستها وزارة الخارجية، هذا التقرير بعد مشاورات مكثفة مع الوزارات والوكالات المعنية، إلى جانب المجتمع المدني. وعقدت آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير اجتماعات أسبوعية للمساعدة في تجميع البيانات من أجل صياغة التقرير الوطني لعام 2023، والذي يوجز التدابير التي اتخذتها جزر البهاما لتنفيذ التوصيات الواردة من الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ويوجز **المرفق الأول** التوصيات التي تلقتها جزر البهاما عام 2018.

5- وبعد المشاركة في دراسة حالة إفرادية حول الانخراط الفعال للدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، واصلت جزر البهاما تنفيذ عناصر الوثيقة الختامية للدراسة المعنونة *"الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة"* [1] في عمل آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير.

6- وتواصل اللجنة جهودها لتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتزامات حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك أعضاء الآلية في عدد من حلقات العمل والدورات التدريبية والندوات بشأن مسائل حقوق الإنسان في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة وتولوا تيسيرها. وتحافظ آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير على شراكاتها مع المجتمع المدني والكيانات الدولية مثل مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) والمنظمة الدولية للهجرة.

7- وفي آذار/مارس 2022، شارك موظفون من الوزارات التي تتحمل مسؤوليات مختلف صكوك حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني في تدريب افتراضي لمدة ثلاثة أيام بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأحكامها، تضمن تركيزاً على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضـــد المرأة واتفاقية حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة. كما نوقش فيه دور وتوقعات آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير.

8- وفي أيلول/سبتمبر 2022، رعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنسق الأمم المتحدة المقيم حلقة عمل بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، ســلطت الضــوء على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضــاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وحضر الجلسة أعضاء من آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير وبرلمانيون وأعضاء من المجتمع المدني.

9- واستفادت جزر البهاما من الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل مجلس حقوق الإنسان خلال الأعوام 2018 و2019 و2021[2].

ثانياً- التطورات منذ الاستعراض السابق

10- منذ الانتهاء من الجولة الثالثة لاستعراض الحالة في جزر البهاما عام 2018، كان هناك تغيير في الإدارة في 16 أيلول/سبتمبر 2021[3] من خلال انتخابات عامة وطنية وفقاً لدستور كومنولث جزر البهاما (*"الدستور"*). وكانت العملية الانتخابية "*ذات مصداقية وشفافة وشاملة*"، كما أفاد فريق المراقبين القادم من الكومنولث والجماعة الكاريبية، الذي قيم مصداقية الانتخابات.

11- وتواصـــل جزر البهاما إحراز تقدم في عملية خطة التنمية الوطنية مع تحقيق نتائج في مجالات وجود حكومة حديثة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة، ومؤسسات عامة، واحترام سيادة القانون. كما شارك البلد باستمرار في الاستعراضات الوطنية الطوعية، والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تبوأت أهمية إعمال حقوق الجميع في جزر البهاما بسبب الصدمة المزدوجة، إعصار دوريان وجائحة كوفيد-19.

إعصار دوريان

12- دمر إعصار دوريان، وهو أقوى عاصفة أطلسية تم توثيقها تصيب اليابسة بشكل مباشر، جزيرتي أباكو وجراند بهاما في أيلول/سبتمبر 2019، مما أدى إلى خسائر في الأرواح والمعايِش وإلى تشرد داخلي. وبلغ إجمالي الأضرار ما يقدر بنحو 3,4 بلايين دولار أمريكي[4]، أي ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي لجزر البهاما. وفي أعقاب إعصار دوريان، عملت العديد من المنظمات الوطنية والدولية للوصـــول إلى الأشـــخاص الأكثر عرضـــة لخطر التخلف عن الركب. وكفَلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني، إلى جانب المنظمات المتعددة الأطراف، تزويد المتضـــررين من الإعصار بضروريات المساعدة الطبية والغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية.

جائحة كوفيد-19

13- بعد ســـتة أشـــهر فقط من مرور إعصـــار دوريان، وصـــلت جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، وأدت إلى خسائر في الأرواح والمعايش، وبلغت التكلفة التقديرية الإجمالية لتأثيراتها وآثارها على جزر البهاما 9,5 بلايين دولار[5]. واعتُمدت بروتوكولات الصـــحة والســـلامة على الصـــعيد الوطني بهدف التخفيف من الآثار الضـــارة التي تشـــكلها الجائحة وإدراج بروتوكولات النظافة الصـــحية والأقنعة وعمليات الإغلاق وحظر التجول واســـتراتيجيات التباعد الاجتماعي. وخلال الفترات الأكثر تقييداً لجائحة كوفيد-19، أدت استجابة الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني إلى توفير مساعدة

البطالة، والمساعدة الغذائية الطارئة، والأموال والمساعدات المخصصة لإعادة بناء، بما في ذلك إقامة مناطق معفاة من الضرائب.

14- وتشير التقديرات إلى أن الكارثتين التوأمين لإعصار دوريان وجائحة كوفيد-19 كلفتا جزر البهاما مجتمعة 13,1 بليون دولار.

الحد من الجريمة

15- لا يزال الحد من الجريمة والعنف أولوية للحكومة. ويعد برنامج أمن المواطنين والعدالة، المنشأ عام 2016 والذي تقوم بتيسيره وزارة الأمن القومي بالشراكة مع قوة الشرطة الملكية لجزر البهاما وإدارة خدمات الرعاية التأهيلية والعديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية والمجموعات المدنية، مبادرة اجتماعية تهدف إلى الحد من الجريمة والعنف بنهج متعدد الأوجه يستهدف الشباب والتنمية المجتمعية، والعمالة، وتعزيز نظام العدالة، وتنفيذ إصلاح السجون من أجل الحد من معدلات معاودة الإجرام. وتم تدريب المئات من سكان المجتمع المحلي عام 2019 على كيفية كشف التحديات المتعلقة بالعنف الجنساني والنزاع والوالدية والاعتداء الجنسي ومعالجتها وإيجاد حلول لها. وكانت الدورات مجانية للجمهور.

16- وعلاوة على ذلك، تركز الأولوية الثانية لخطة العمل الشرطي لعام 2022 لمفوض قوة الشرطة الملكية لجزر البهاما على "الاعتراف بمعايير حقوق الإنسان وتنفيذها بصورة تحويلية"، وهي "قدرة القوة على الاعتراف الفعال بحقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد أثناء العمل الشرطي في جميع أنحاء كومنولث جزر البهاما"[6].

تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث

17- تعيش جزر البهاما، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، واقع تغير المناخ وأثره السلبي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي تعاني أضعف الفئات في المجتمع من تأثيراته. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، لا تزال الحكومة ثابتة في جهودها الرامية إلى ضمان تمتع شعب جزر البهاما بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

18- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن لجزر البهاما *"تصنيفاً مرتفعاً للغاية في التنمية البشرية"*. واحتلت جزر البهاما المرتبة 58 من بين 191 بلداً من حيث التنمية البشرية مسجلة علامة 0,812 عام 2021[7]. ولا تزال جزر البهاما متفائلة بأن التقدم الإنمائي، الذي ركد في أعقاب الأحداث الأخيرة، سيستعيد زخمه ويحرز المزيد من التقدم.

19- ووقعت جزر البهاما على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون المتعدد الأقطار من أجل التنمية المستدامة في 11 شباط/فبراير 2022. ويعمل الإطار، الذي يدعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخطط التنمية الدولية لفرادى البلدان في منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغتين الإنجليزية والهولندية، أداةً لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية نحو تحقيق خطة عام 2030[8].

تشجيع الاستهلاك المستدام

20- تلتزم جزر البهاما التزاماً تاماً بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتقر بأهمية النهوض بحقوق الإنسان باعتبارها ركيزة لهذه الجهود. وأعطيت الأولوية لتوطين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال دمجها الاستراتيجي في مسودة الإطار الوطني لتنمية جزر البهاما - *"رؤية 2040"*، الذي وضع عام 2014، والذي خضع للمراجعة والتحديث في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقامت مختلف الوزارات

والوكالات الحكومية بدمج أهداف التنمية المستدامة بشكل منهجي في استراتيجياتها التنظيمية واستخدمتها لتوجيه الخطط والبرامج المؤسسية. وأُنشئت وحدة أهداف التنمية المستدامة في مكتب رئيس الوزراء عام 2019 باعتبارها وكالة رائدة لتعزيز تقدم البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنسيقه ورصده والإبلاغ عنه.

دور حقوق الإنسان في التشريع

21- يجري حالياً حوار وطني قوي بشأن أهمية حقوق الإنسان والصكوك الدولية المقابلة لها. ومع أنه لا تزال هناك تحديات في عملية مواءمة التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية، تتواصل الجهود المبذولة لتيسير التنفيذ.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جزر البهاما

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
(التوصيات 105-3، و105-4، و105-9، ومن 105-11 إلى 105-17، و105-22)

22- صدقت جزر البهاما على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أيار/مايو 2018، لتصبح سابع دولة كاريبية تفعل ذلك.

التعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان
(التوصيات من 105-33 إلى 105-37)

23- تواصل جزر البهاما العمل مع المجتمع الإقليمي والدولي، والمساهمة في تطوير حقوق الإنسان ومعاييرها من خلال مشاركتها في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وفي الآونة الأخيرة، اختتم البلد عضويته في مجلس حقوق الإنسان، حيث عمل عضواً فاعلاً للفترة 2019-2021، وشارك في دورات المجلس والأفرقة العاملة المعنية بالاستعراض الدوري الشامل.

24- وفي آذار/مارس 2013، وجَّهت الحكومة دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وبعد أن استضافت جزر البهاما عام 2013 المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وعام 2017 المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، تتطلع إلى أن تستضيف عام 2023 المقرر الخاص المعني بالبيئة والخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

25- وتواصل الحكومة جهودها لتقديم جميع التقارير المتأخرة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وإلى تلك التي هي دولة طرف فيها.

التشريعات المحلية

26- تواصل الحكومة عملية صياغة تشريعات جديدة وتعديل أخرى قائمة لتحسين حياة شعبها. ومع أنه يمكن الاطلاع على قائمة شاملة بالتغييرات التشريعية على الموقع الشبكي للحكومة، ينبغي تسليط الضوء على ما يلي:

- قانون الإحصاءات الوطني (2021) – قانون لإنشاء المعهد الوطني للإحصاء في جزر البهاما، ليحل محل إدارة الإحصاءات وإنشاء النظام الإحصائي الوطني الجديد، وهو ما من شأنه أن يتيح سهولة أكبر في جمع البيانات وتجميعها واسترجاعها وتحليلها.
- قانون ضريبة القيمة المضافة (2021) – قانون لتعديل قانون ضريبة القيمة المضافة لعام 2014 لخفض المعدل القياسي للضريبة وتقليل عدد الإعفاءات والعناصر ذات التصنيف الصفري إلى أقصى حد.
- قانون المنظمات غير الربحية (2019) – قانون لتسهيل تسجيل جميع المنظمات غير الربحية.
- قانون الوكالة الوطنية للاستخبارات الجنائية (2019) – قانون لتعزيز أمن جزر البهاما. والوكالة الوطنية للاستخبارات الجنائية هي الوكالة المسؤولة عن جمع وتحليل وتنسيق ونشر وإبراز التداخل المعقد لقضايا الأمن المحلي والدولي كليهما.
- اللوائح المتعلقة بمرتكبي الجرائم الجنسية (2019) – قانون لإنشاء سجل مرتكبي الجرائم الجنسية. والهدف من السجل هو ضمان متطلبات الإبلاغ عن مرتكبي الجرائم الجنسية وتعقبهم بعد إطلاق سراحهم من السجن.
- قانون (تعديل) الكفالة (2020) – قانون لزيادة اختصاص المحاكم الجزئية لمنح الكفالة في حالات معينة والنص على قواعد لتنظيم إجراءات التقدم بطلب للحصول على كفالة والأغراض ذات الصلة.
- قانون الانتخابات البرلمانية (2020) – قانون لإنشاء سجل تصويت مستمر أو دائم ويتضمن واجب تقديم إحصاءات إلى المفوض البرلماني. كما يسمح بتحديث عملية تسجيل الناخبين من خلال وضع أحكام لبطاقات البيانات البيومترية الإلكترونية لتحل محل بطاقات الناخبين الورقية.
- قانون مبادرات تغير المناخ وسوق الكربون (2022) – قانون لتوفير إطار للبحث والتحقق وتحقيق الدخل من أرصدة الكربون.
- قانون تعديل ضريبة القيمة المضافة (2021) – قانون لخفض معدل ضريبة القيمة المضافة القياسي من 12 في المائة إلى 10 في المائة اعتباراً من 1 كانون الثاني/ يناير 2022[9].

التشريعات المحلية المقترحة
(التوصيات من 105-39 إلى 105-42، و105-94، و105-97)

27- تقوم الحكومة حالياً باستعراض مشاريع قوانين لتحسين أحكام القانون في عدة مجالات منها ما يلي:

- تجري حالياً إعادة صياغة مشروع قانون عام 2017 لإنشاء مكتب أمين المظالم ليشمل مبادئ باريس.
- يجري النظر في مشروع قانون لتعديل قانون الجرائم الجنسية لتجريم الاغتصاب الزوجي، وهو يخضع للتشاور مع الجمهور.
- تجري حالياً صياغة الخطة الاستراتيجية للتصدي للعنف الجنساني ومشروع قانون مكافحة العنف الجنساني.

- بهدف حل مشكلة عدم المساواة، تحاول جزر البهاما، من خلال *"مشروع قانون الجنسية 2022"*، وضع التشريعات المناسبة لتحقيق المساواة بين رجال ونساء جزر البهاما في نقل الجنسية إلى أطفالهم. وقد تأخر المضي قدماً في هذا التشريع إلى حين صدور قرار المجلس الملكي الخاص[10] بشأن مسائل الجنسية في جزر البهاما. ويسعى مشروع القانون المقترح إلى إصلاح جميع أوجه عدم المساواة، ولا سيما عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال توفير آلية يحق بموجبها لأي طفل قاصر من جزر البهاما، ذكراً كان أو أنثى، وأينما ولد، داخل أو خارج رباط الزوجية، أن يسجل كمواطن من جزر البهاما بناء على طلب من الوالد (الوالدين).

التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (التوصيات من 105-49 إلى 105-51)

28- تعد الوحدة الاستشارية لتغير المناخ والبيئة، المنشأة في كانون الثاني/يناير 2022، الذراع الاستشاري الفني لمكتب رئيس الوزراء، وهي مكلفة بمعالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ والبيئة. وأصدرت الحكومة مؤخراً قانون إدارة مخاطر الكوارث (2022)، الذي يدمج جميع الإدارات المعنية بالتأهب للكوارث من أجل تشغيل أكثر فعالية.

إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما (التوصية 105-62)

29- تتواصل تحسينات الهياكل الأساسية، ونمو الموظفين وتطويرهم، والإصلاح وإعادة التأهيل في إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما، حيث تواصل انتقالها من مؤسسة عقابية إلى مرفق للخدمات الإصلاحية.

30- واعتباراً من عام 2021، كان العدد الإجمالي للسجناء 912 1 يتوزعون على 771 1 (93 في المائة) رجلاً و141 (7 في المائة) امرأة. وتتراوح أعمار غالبية الداخلين بين 18 و40 سنة. ومعظم الداخلين من مرتكبي الجرائم لأول مرة بإجمالي قدره 692 1 أو (88 في المائة) إما قضوا عقوبة لأول مرة أو لم يقضوا عقوبة أبداً.

31- وتواصل جزر البهاما جهودها لتحسين ظروف احتجاز السجناء ورعايتهم الصحية وتغذيتهم. وتستمر الخدمات الغذائية والرعاية الطبية في التحسن. وزادت ميزانية الغذاء عام 2020 بإجمالي سنوي قدره 000,00 968 1 دولار. وفي عام 2022، بدأت الحكومة البحث عن أخصائيي الصحة العقلية للعمل بدوام كامل في إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما. ومن المتوقع أن يكون طبيبان نفسيان وعالما نفس ضمن الموظفين بحلول آذار/مارس 2023. ومن المتوقع أيضاً تدريب الموظفين على التعرف على الإعاقات العقلية. ولا يزال السجناء يحصلون على الرعاية الطبية عند الدخول وعند الطلب. ويتواصل تعزيز الخدمات الطبية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للسجناء.

32- وقد أدرجت إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما قواعد مانديلا في قيمها الأساسية وكذلك في مناهجها الدراسية لموظفي الإصلاحيات المتدربين. ويشارك الموظفون أيضاً في دورات تدريبية خارجية بشأن القواعد. ويجري تجديد وحدة الإيواء ذات الإجراءات الأمنية القصوى. وتتوقع الحكومة أن تضع قريباً حجر الأساس لمرفق جديد يخضع لإجراءات أمنية مشددة. ويجري تجديد ثلاثة مهاجع متوسطة الحراسة الأمنية ووحدة لإيواء الإناث. كما تم تخصيص مكتبة حديثا. وتم تحديد مبنى مركز الحبس الاحتياطي "F"

الآن على أنه وحدة الأحداث ويجري حالياً إنشـــاء مهجع جديد للأحداث يتوقع الانتهاء منه في آذار/مارس 2023. وسيتم فصل هذا المرفق تماماً عن جميع مرافق البالغين.

برنامج تحويل إدارة الإصلاحيات

33- في عام 2019، أجرى فريق من المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين برنامجاً مدته 3 أشهر "الانخراط في التواصل والتحول" داخل إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما. وشارك في البرنامج ما مجموعه 25 سجينا. والهدف من البرنامج هو معالجة مسألة منع العنف الجنساني والجنسي.

برامج تجريبية لزيارات السجناء الفيديوية والإلكترونية

34- في كانون الثاني/يناير 2022، أطلقت حكومة جزر البهاما برنامجاً تجريبياً للزيارات الإلكترونية والزيارات الافتراضية للسجناء في إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما. وتتيح هذه البرامج للسجناء فرص الاتصال بأحبائهم باستخدام وسائل متنوعة. وهذه البرامج مفيدة بشكل خاص للسجناء الذين لديهم أقارب منتشرون في جميع أنحاء الأرخبيل أو الذين قد تكون لهم إعاقات جسدية.

الاتجار بالأشخاص
(التوصيات من 105-63 إلى 105-69، و105-71)

35- لا تزال جزر البهاما نقطة عبور للأشـــخاص الذين يحاولون الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما المهاجرون الاقتصاديون من هايتي وكوبا. وتحافظ الحكومة على تعاون ثنائي وإقليمي إيجابي لمعالجة هذه المسألة من خلال جهود مشتركة ومتعددة الأطراف. وإضافة إلى الجهود الداخلية، تنخرط الحكومة في العمليات المتصـــلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

36- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت قوة الشرطة 29 حادثة اتجار. واختتمت في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، على وجه التحديد، قضيتان في محكمة الصلح. وتواصل الحكومة رصد 3 قضايا للاتجار بالأشخاص من الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وتواصل فرقة عمل نظام النشر والمعلومات الخاص بالمعاهدات تقديم خدمات شاملة لتيسير رفاه الضحايا وأطفالهم وتعافيهم.

37- وتشمل المساعدة المقدمة إلى الضـحايا الغذاء والمرافق والنقل والسفر وخدمات الترجمة. وقد تشمل خدمات أخرى الرعاية الطبية ورعاية الأسنان والاستشارات النفسية. ويتلقى البالغون من جهتهم المســاعدة في مهارات الاســتعداد للعمل على وجه التحديد، بينما يتلقى الأطفال الزي المدرســي واللوازم المدرسية مجانا. وإضافة إلى هذه الخدمات، تصرف لجميع الضحايا إعانة شهرية للقيام بشؤونهم. وبالنسبة للســنة المالية 2023-2024، خصـــصـــت وزارة الأمن الوطني000 81 دولار لرعاية ضـــحايا الاتجار والمساعدة في الإيجار والتدريب وحملات التوعية.

38- وفي عام 2019، أُطلق خط اتصـال مباشـر مخصـص للاتجار بالأشـخاص. ووافقت الحكومة على خطة عمل استراتيجية خماسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2019-2023.

اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص وفرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص

39- واصلت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص وفرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص عقد اجتماعات نصف شهرية لمناقشة المسائل المتعلقة بالتحقيقات في الاتجار بالأشخاص، والمقاضاة عليها، ورعاية الضحايا، والتدريب، والتوعية العامة، وكذا عن التزام البلد بتقديم التقارير للوفاء بالامتثال الإقليمي والعالمي.

إنشاء أمانة الاتجار بالأشخاص

40- تأسست الأمانة المعنية بالاتجار بالأشخاص عام 2019 وهي الهيئة الوطنية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وتساعد الأمانة المعنية بالاتجار بالأشخاص في تنسيق جهود اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص وفرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص.

41- ودخلت جزر البهاما في شراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبلدان في المنطقة لاستهداف الشبكات الإجرامية لتهريب البشر والاتجار بهم. ويشمل هذا الجهد الوطني مختلف جزر البهاما ويمثل المرة الثانية التي تشارك فيها جزر البهاما في نشاط إنفاذ إقليمي ودولي لاستهداف هذه الجرائم على وجه التحديد.

42- وقد أكملت جزر البهاما مشروع خطة تنفيذية وطنية لاستهداف تهريب البشر بمدخلات من جميع وكالات إنفاذ القانون، ومكتب مدير النيابات العامة، ووزارة الصحة. وستساعد هذه الخطة التنفيذية في وضع خطة تنفيذية إقليمية بالاشتراك مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية للجماعة الكاريبية، والإنتربول، وغيرهما من الشركاء الدوليين من أجل التنسيق الفعال للمبادرات العملياتية الإقليمية.

تدريب اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص

43- قامت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص، في الفترة 2019-2022، بتدريب ما مجموعه 399 3 شخصاً من الحكمة والوكالات غير الحكومية وأفراد من عامة الناس. وكانت الوزارات والإدارات المتلقية للتدريب هي قوة الشرطة الملكية لجزر البهاما، وقوة الدفاع الملكية لجزر البهاما، وإدارة الهجرة، وجمارك جزر البهاما، وإدارة الإصلاحيات في جزر البهاما، وإدارة العمل، وإدارة الادعاء العام، ووزارة الخارجية، ووزارة الصحة، ومركز ساندیلاندز لإعادة التأهيل، ووزارة السياحة، وإدارة الخدمات الاجتماعية، وإدارة الموانئ، ووزارة الأمن القومي. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، تم تدريب جميع المجندين في الشرطة الملكية لجزر البهاما، وقوة الدفاع الملكية لجزر البهاما، وإدارة الهجرة على دورهم فيما يتعلق بنظام النشر والمعلومات الخاص بالمعاهدات.

44- وتلقى محققو نظام النشر والمعلومات الخاص بالمعاهدات تدريباً متخصصاً وزاد عدد فريق الادعاء الخاص المكلف بمقاضاة قضايا نظام النشر والمعلومات الخاص بالمعاهدات. وإضافة إلى ذلك، عينت وزارة العمل 6 مفتشي عمل جدداً تلقوا التدريب بدورهم. وستؤدي هذه الزيادة في عدد الموظفين إلى زيادة فرص إجراء عدد أكبر من عمليات التفتيش في مواقع العمل وزيادة فرص كشف الأشخاص الذين يتم استغلالهم في مختلف الصناعات.

45- وإضافة إلى ذلك، شارك موظفو الأمانة المعنية بالاتجار بالأشخاص وأعضاء فرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص في دورات بناء القدرات الخارجية والاجتماعات الإقليمية والدولية كلتيهما.

وفي نيسان/أبريل 2022، يسر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إجراء تمرين *"تعزيز الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المجال البحري"* في جزر البهاما.

الاجتماع السنوي للجنة الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

46- في أيار/مايو 2021، عقدت جزر البهاما أول اجتماع سنوي للجنة الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي كان "مناقشة إقليمية حول النجاحات والتحديات في أنشطة مكافحة الاتجار بالأشخاص".

الحملات الإعلامية

47- تواصل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص جهودها لتوعية الجمهور من خلال الإعلانات، والبث بالبريد الإلكتروني، واللافتات الإعلامية، واللوحات الإعلانية والمطويات، وجلسات الإحاطة الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون ووسائط الإعلام المطبوعة، بما في ذلك الإعلانات التي أصدرها رئيس الوزراء احتفاءً باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

نشر المعلومات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص

48- خلال الفترة 2021-2022، وزعت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص 980 23 مطوية باللغات الإسبانية والكريول والإنكليزية. وقدمت المطويات التي وزعت معلومات عن الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأطفال، والاتجار باليد العاملة، وحقوق الضحايا.

المجتمع المدني (التوصية 105-73)

49- تدعم الحكومة تطور المجتمع المدني وتواصل العمل معه لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويلعب عمل منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية دوراً محورياً في تعزيز المساءلة، وهو أمر ذو أهمية خاصة للفئات المهمشة.

50- وأنشأ مكتب المدعي العام وحدة امتثال جديدة ذات سلطة مفوضة للإشراف على امتثال المنظمات غير الربحية لمتطلبات قانون المنظمات غير الربحية (2019) ورصده. ويلزم قانون المنظمات غير الربحية جميع المنظمات غير الربحية العاملة في جزر البهاما بالتسجيل، ما لم يستثنها القانون أو تعفها السياسة العامة. وبدأ تسجيل المنظمات غير الربحية في أيار/مايو 2020 من قبل المسجل العام. ويوجد حالياً ما يقرب من 256 1 منظمة غير ربحية في السجل.

51- وعمل مكتب المدعي العام، وإدارة المسجل العام، وإدارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة التابعة لوزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية الحضرية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني في جزر البهاما، لصياغة تعاون وطني من أجل تيسير تسجيل أكثر من 500 منظمة غير حكومية. وتمكنت إدارة المسجل العام من تجهيز أكثر من 500 شهادة وإصدار، مع وجود مئات أخرى قيد المعالجة. وتوفر الشهادة الصادرة سبيلاً للمنظمات غير الربحية للامتثال للقوانين الوطنية والدولية وفي الوقت نفسه تمكينها من حقوق وامتيازات، بما في ذلك إدارة حسابات مصرفية.

حرية المعلومات (التوصية 105-74)

52- يضمن قانون حرية المعلومات ويعزز المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة عن الحسابات الحكومية والمشاركة العامة في صنع قرار السياسات العامة الوطني. وألغى هذا القانون لعام 2017 وحل محل قانون حرية المعلومات، رقم 10 لعام 2012 الذي سُن ولكن لم يدخل حيز النفاذ أبدا. ودخلت مواد تنص على تعيين مفوض المعلومات والموظفين حيز التنفيذ في 21 نيسان/أبريل 2017. ودخلت المقتضيات التي تتضمن الأحكام المتعلقة بالمبلغين عن المخلفات حيز التنفيذ في 1 آذار/مارس 2018. وفي عام 2021، عينت الحكومة أول مفوض ونائب مفوض لحرية المعلومات. وتم توسيع وحدة حرية المعلومات وإطلاق البرنامج التجريبي في 10 وزارات ووكالات.

المساءلة والشفافية والكفاءة في الخدمات العامة (التوصية 105-78)

53- تم إطلاق منصة MyGateway عام 2021. وهو جزء من مبادرة التحول الرقمي للحكومة من أجل توفير خدمات حكومية أكثر كفاءة وفعالية وخلق مسار للتنمية الاقتصادية المستدامة لسكان جزر البهاما. وفي العامين الماضيين، كان لدى المنصة أكثر من 000 94 مستخدماً مسجلاً، مما أدى إلى نشوء أكثر من 000 110 طلباً تمت معالجتها للوصول إلى أكثر من 55 خدمة على نطاق 15 وكالة.

54- وقامت حكومة جزر البهاما من خلال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية باستثمار 30 مليون دولار في التحول الرقمي لزيادة القدرة التنافسية لجزر البهاما على الصعيد العالمي. وتشمل أهداف هذا المشروع الرائد الذي يمتد على مدى 5 سنوات وضع 200 خدمة حكومية على الإنترنت، وتعزيز الأمن السيبراني، ووضع استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمة العامة. وستشمل هذه المبادرة شراكات مع القطاع الخاص والشركات وستؤثر إيجاباً على تجربة العملاء عند ممارسة الأعمال التجارية مع الحكومة[11].

القضاء على الفقر (التوصية 105-80)

55- الحكومة عاقدة العزم على كفالة استمرار برامجها وسياساتها في الاتجاه نحو القضاء على الفقر في جزر البهاما. وهناك برامج تستهدف القطاعات الفقيرة والضعيفة، تشمل المساعدة الغذائية، والمساعدة في الإيجار، والمساعدة المالية (المساعدة الموحدة، والمياه، والكهرباء، وغاز الطهي، والملابس، والأثاث، وما إليها)، والمساعدة في الدفن، والإغاثة من الحرائق، والإيواء المؤقت، وبدل الإعاقة.

56- وفي آذار/مارس 2021، تم تطوير نظام لإدارة المعلومات وتنفيذه لزيادة تعزيز تقديم الخدمة. ويتيح هذا التحول الرقمي تقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة. ونظام ProMis هو نظام آلي يمكن للعملاء دخوله في إطار إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وبرامج الطوارئ. ويمكن للموظفين الفنيين إدخال طلب العملاء من خلال عملية إدخال، أو يمكنهم الوصول إلى ProMis على البوابة promis.gov.bs في الوقت الذي يناسبهم.

57- وكانت فرقة العمل الوطنية المعنية بتوزيع الأغذية ومركز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة وسيلتين رئيسيتين للتخفيف من حدة الفقر الغذائي من خلال مبادرة للمساعدة الغذائية الطارئة وحفز النشاط التجاري والتنمية.

العمل (التوصيتان 105-81 و105-89)

58- أصبحت جزر البهاما، بدعم من منظمة العمل الدولية، أول دولة كاريبية تطلق الجيل الثاني من البرنامج القطري للعمل اللائق[12] في كانون الأول/ديسمبر 2021. ويضمن البرنامج الذي يمتد على خمس سنوات حتى عام 2026 أن يكون العمل اللائق جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية، بما في ذلك جهود التعافي وإعادة الإعمار. ويدل البرنامج على التزام الحكومة بالحوار الاجتماعي ورغبتها في العمل مع الشركاء الاجتماعيين في التنمية الوطنية.

59- العمل اللائق للعمال المنزليين، المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 وتوصيتها رقم 201. إن جميع العمال داخل جزر البهاما محميون بموجب قانون العمالة، الذي يستعرضه المجلس الثلاثي الوطني لتعديله من أجل مواءمة التضارب بين الحد الأدنى لسن ترك المدرسة والحد الأدنى لسن الاستخدام.

60- وصدقت جزر البهاما على 37 اتفاقية، 26 اتفاقية منها سارية المفعول، كما أنها نقضت 4 اتفاقيات، وألغت 4 صكوك، وصدقت على اتفاقيتين خلال الشهور الاثني عشر الماضية. فقد صدقت جزر البهاما مؤخراً على اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية، هما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 159 (اتفاقية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، 1983) والاتفاقية رقم 190 (اتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019). ولن تدخل كلتا الاتفاقيتين حيز التنفيذ بالنسبة لجزر البهاما حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

61- وبالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير 2017-2022، قدمت الحكومة تقارير منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالاتفاقيات التالية:

- الاتفاقية رقم 29 (اتفاقية العمل الجبري، 1930)
- الاتفاقية رقم 81 (اتفاقية تفتيش العمل، 1947)
- الاتفاقية رقم 87 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية حقوق التنظيم، 1948)
- الاتفاقية رقم 97 (اتفاقية العمال المهاجرين، 1949)
- الاتفاقية رقم 100 (اتفاقية المساواة في الأجور، 1951)
- الاتفاقية رقم 105 (اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957)
- الاتفاقية رقم 111 (اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958)
- الاتفاقية رقم 138 (الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973)
- الاتفاقية رقم 144 (اتفاقية المشاورة الثلاثية، 1976)
- الاتفاقية رقم 182 (اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999)
- الاتفاقية رقم 185 (اتفاقية وثائق هوية البحارة، 2003)

62- وتعمل وزارة العمل على تحقيق جميع الأهداف المتصلة بالعمل التي وضعتها الحكومة. ومنذ عام 2021، وضعت الإدارة وقدمت خطة إعادة هيكلة تتضمن إعادة تنظيم فريق الإدارة العليا، وإعادة مطابقة الواجبات والمسؤوليات، وإنشاء وحدتين جديدتين داخل الإدارة للاستجابة لبيئة العمل بعد كوفيد-19.

وحدة تفتيش الاستجابة السريعة ووحدة علاقات العمل الدولية

63- تأسست وحدة تفتيش الاستجابة السريعة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وهي المستجيب الأول لجميع الشكاوى أو الاستفسارات المقدمة في الإدارة. والهدف من الوحدة هو ضمان الاستجابة لكل مسألة تتعلق بعمليات التفتيش والتحقيقات ومنازعات العمل وحلها بطريقة فعالة وكفؤة. وتهدف وحدة علاقات العمل الدولية، التي أطلقت في شباط/فبراير 2022، إلى التنسيق مع المجتمع الدولي وتعزيز مساحات العمل الآمنة في جزر البهاما. والهدف من هذه الوحدة هو الاتصال بجميع منظمات العمل ذات الصلة والحصول على معلومات راهنة ذات صلة منها، ونشر المعلومات في جميع أنحاء جزر البهاما، بغية تحسين الظروف العامة في العمل لفائدة جميع الموظفين. وبعد التصديق على الاتفاقية رقم 190 في كانون الأول/ديسمبر 2022، أصبحت وحدة علاقات العمل الدولية حالياً في المراحل التأسيسية لإقامة مكتب للشؤون الجنسانية سيساعد المجتمع المحلي في تنفيذ معايير وسياسات حماية حقوق النساء والرجال في مكان العمل.

مكتب الاتصالات

64- تأسس مكتب الاتصالات في بداية عام 2022 وتشكل كوحدة فرعية داخل وحدة الامتثال القانوني والاتصالات. ويهدف مكتب الاتصالات إلى إعادة تشكيل علامة الإدارة داخلياً وخارجيا، وتوحيد أشكال الاتصال الداخلية، وتعزيز الاستعداد الوظيفي، وزيادة الوعي بالخدمات والمبادرات الموجهة للجمهور.

الفصل بين الواجبات

65- فصلت الحكومة بين واجبات مدير العمل ومسجل النقابات العمالية في نيسان/أبريل 2022. وأدى هذا الفصل إلى تغيير كبير في وحدة التنظيم والامتثال. ونقلت جميع المسائل النقابية والمسؤوليات الانتخابية إلى مكتب المسجل المنشأ حديثاً باستثناء الانتخابات الوزارية. ونتيجة لذلك، تم تغيير اسم وحدة التنظيم والامتثال لتصبح وحدة الشؤون القانونية والامتثال والاتصالات. وخلال المرحلة الأخيرة من الانتقال، كُلفت الوحدة بمسؤولية تحميل المنازعات التجارية المحالة من وزير العمل إلى المحكمة الصناعية في جزر البهاما.

زيادة الحد الأدنى للأجور

66- ارتفع الحد الأدنى الوطني للأجور في البلاد من 210 دولارات إلى 260 دولاراً في الأسبوع. فبالنسبة لأصحاب الحد الأدنى للأجور في الخدمة العامة، كان الأجر بأثر رجعي إلى 1 تموز/يوليه 2022، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد برزت زيادة الأجور في كانون الثاني/يناير 2023.

الصحة

سياسة محايدة جنسانياً (التوصية 105-79)

67- يتاح حد أدنى من خدمات الرعاية الصحية لأي شخص يصل إلى الخدمات بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو نوع الجنس أو الانتماء السياسي أو الدين أو الجنسية.

زيادة فرص الحصول على الخدمات (التوصية 105-82)

68- لدى وزارة الصحة والعافية خطط جارية لبناء مستشفيين جديدين، أحدهما في نيو بروفيدنس والآخر في غراند بهاما. وإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً وضع خطط لبناء 9 عيادات جديدة في جميع

أنحاء الجزر الخارجية من الأرخبيل وتجديد ما لا يقل عن 17 مرفقاً صحياً أساسياً في جميع أنحاء الأرخبيل. ويجري تنفيذ هذه المبادرات لتسهيل توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية مع تحسين نتائج الرعاية الصحية. وثمة مخطط أيضاً لشراء 16 سيارة إسعاف جديدة لزيادة الدعم لتقديم خدمات الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.

69- ويجري أيضاً نشر منصة السجلات الطبية الإلكترونية في نظام الصحة العامة. ومن المتوقع أن تكتسب هذه العملية زخماً خلال الأشهر القليلة المقبلة. وستكون هذه المنصة أيضاً بمثابة آلية لتنفيذ خدمات تطبيب عن بعد منظمة لدعم تقديم خدمات الرعاية الصحية بين مختلف مستويات الرعاية وكذلك في المواقع النائية عبر الجزر الخارجية من الأرخبيل. وتم تخصيص اعتماد في الميزانية الوطنية لدعم احتياجات الرعاية الصحية أثناء الكوارث للسكان الذين يعانون من تحديات صحية محددة مسبقاً. وهذا إضافةً إلى الآليات الموجودة لدعم المرضى الذين يحتاجون إلى دعم القلب وغسيل الكلى.

تعزيز خدمات صحة الأم والطفل (التوصيتان 105-83 و105-84)

70- يجري تصميم المستشفى الواقع في نيو بروفيدنس ليكون مستشفى تخصصياً لخدمات صحة الأم والطفل في مرحلته الأولى. وإضافة إلى ذلك، يجري وضع خطط لإحياء العمل من أجل إنشاء مستشفيين كمستشفيات صديقة للأطفال، وتجري مواصلة تطوير السياسة الوطنية للرضاعة الطبيعية. وبدأت المناقشات الأولية بوضع سياسة لصحة المراهقين والأخذ بها. وهذا إلى جانب العمل المعتزم لتعزيز الخدمات المقدمة للأطفال.

الحصول على الرعاية الجيدة والرعاية السابقة للولادة والصحة الإنجابية (التوصية 105-84)

71- هناك في جزر البهاما إمكانية واسعة النطاق للحصول على الرعاية السابقة للولادة والصحة الإنجابية مجاناً في جميع أنحاء الأرخبيل. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود لتعزيز برنامج القضاء على انتقال مرض الزهري من الأم إلى الطفل. وهناك خطط جارية أيضاً لإعادة الأخذ بنظام المعلومات الصحية السابقة للولادة (SIP Plus) لتحسين تقديم الخدمات الصحية لهذه الفئة وأطفالهن ورصدها.

التأمين الصحي الوطني[13]

72- تقدم الهيئة الوطنية للتأمين الصحي، المنشأة عام 2017 بموجب قانون التأمين الصحي الوطني، رعاية صحية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وعالية الجودة لفائدة جميع سكان جزر البهاما. وحتى الآن، يضم البرنامج أكثر من 000 100 شخص مسجلا، ويستمر هذا العدد في النمو محافظاً في الوقت نفسه على معدلات لرضا المرضى تزيد عن 90 في المائة من خلال تقديم مجموعة من مزايا الرعاية الأولية، والاستفادة من شبكة واسعة من مقدمي الخدمات، وتنفيذ سجل صحي إلكتروني حديث مع قدرات الرعاية الصحية عن بعد.

73- وحتى الآن، تمكن أكثر من 000 140 شخصاً في جميع أنحاء البلاد من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية هذه التي يتم تقديمها من خلال شبكة تضم 140 مقدم خدمة عبر 70 منشأة. وفي السنوات الخمس الأولى من البرنامج، وفر برنامج التأمين الصحي الوطني في جزر البهاما إمكانية الوصول بأسعار معقولة إلى رعاية عالية الجودة، ونفذت نموذجاً مستقراً ويمكن التنبؤ به للتمويل الصحي في جزر البهاما، ووضعت اللبنات الأساسية للتغطية الصحية الشاملة.

74- وسيواصل التأمين الصحي الوطني نشر البرنامج مع توسيع نطاق الرعاية الأولية من خلال مبادرة تحويل الرعاية الأولية التي تهدف إلى دمج شبكات تقديم الرعاية الأولية العامة والخاصة في جميع

أنحاء البلاد وتوفير استحقاقات صحية قياسية في متناول جميع سكان جزر البهاما. ومن الآن فصاعداً، ستظل الرقمنة والتحول محور تركيز رئيسي للتأمين الصحي الوطني، بحيث يوسع القدرات التكنولوجية للبرنامج من خلال تنفيذ سجل إلكتروني وطني.

التعليم

75- استمراراً لكتابة قصة تكامل التكنولوجيا من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت وزارة التعليم المدرسة الافتراضية عام 2019. وقد أُشيد بالمدرسة الافتراضية باعتبارها توفر للتعليم مجالاً لإقامة عدة ركائز، خاصة في مجالات التدريب وتطوير الموارد الرقمية. وتدعم هذه الركائز التغييرات الطبيعية في سعي التعليم لضمان الإنصاف وبناء نظام يستجيب للمعطِّلين.

76- وأجبرت جائحة كوفيد-19 قطاع التعليم على التحول إلى عالم التعليم والتعلُّم عن بعد. وأدركت وزارة التعليم التحديات التي تواجه الطلاب نتيجة لجائحة كوفيد-19 وأطلقت برنامجاً للتكملة في الحالات التي تأثر فيها تعليم الطلاب بشكل غير متناسب وسلبي جراء الجائحة – والهدف هو سد فجوة التعلم التي نتجت عن التحديات الناشئة عن الجائحة. وقد عززت المرونة في طريقة التدريس التي تستخدم التكنولوجيا من تقديم الخدمات التعليمية. ويتوفر نظام التعليم العام الآن على نظام لإدارة التعليم والتدريس يؤدي وظيفته بشكل كامل يُعتمَد عليه بشكل كبير للحصول على المعلومات الإحصائية وكذلك للتدريس.

نظام التعليم والتعلم والإدارة في جزر البهاما

77- لضمان الاستمرار الآمن للتعليم بسبب جائحة كوفيد-19، تم وضع خطة استراتيجية لإعادة فتح المدارس بشكل آمن. وتركزت الخطة على ثلاثة نماذج تدريسية، يمكن تنفيذ أي منها في أي وقت، استناداً إلى الحالة الصحية للبلد. ومع أن جائحة كوفيد-19 طرحت العديد من التحديات، فقد وفرت أيضاً فرصة لتنفيذ نظام رقمي، لن يقدم الدعم في الأزمة/الحاجة الحالية فحسب، بل سيدعم أيضاً التطور والنمو المستقبلي للنظام التعليمي في جزر البهاما.

78- وكشفت هذه الأزمة، التي اندلعت في أعقاب إعصار دوريان، عن ثغرات في الاتصالات وإدارة البيانات وتكامل التكنولوجيا في جميع أنحاء الإدارة. وهناك حاجة ماسة إلى تنسيق وتركيز الجهود العديدة التي يبذلها فرادى أصحاب المصلحة. ودعا المخطط إلى نظام يدعم التعليم والتعلم، والتخطيط وإدارة البيانات، ووظائف إدارة المدارس، والعمليات اليومية لوزارة التعليم. وجرى الالتحاق بنظام إدارة التعليم والمعلومات وتطوير نظام لإدارة التعلم لتلبية احتياجات نظام التعلم ليلبيا احتياجات نظام التعليم في جزر البهاما على وجه التحديد. ونحت من الجمع بين نظام إدارة التعليم والمعلومات ونظام إدارة التعلم لاحقاً نظام التعليم والتعلم والإدارة في جزر البهاما.

ميزانية التعليم (التوصية 105-86)

79- تبلغ النفقات المتكررة على التعليم 742 502 317 دولار والنفقات الرأسمالية على التعليم 940 122 41 دولار. وخصصت لإدارة التعليم نفقات متكررة قدرها 806 202 202 دولارات ولوزارة التربية والتعليم والتدريب التقني والمهني اعتماد متكرر قدره 076 575 114 دولارا.

التعليم وحقوق الإنسان

80- تُدرَّس التربية المدنية في جميع المدارس الثانوية العامة مرة واحدة في الأسبوع. وهي موضوع إلزامي لحصول طلاب المدارس الثانوية على دبلوم المدرسة الثانوية الوطنية. وتشمل المواضيع التي يجري تناولها حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، ومبادئ الديمقراطية في جزر البهاما.

المرأة (التوصيات 105-91، و105-93، و105-95، ومن 105-98 إلى 105-100، و105-103، و105-104)

81- تواصل نساء جزر البهاما إحداث أثر إيجابي على حقوق الإنسان الدولية. وأعيد انتخاب أول مرشحة من جزر البهاما نالت الترشيح للعمل في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عام 2020[14] وانتخبت مؤخراً نائبة لرئيس اللجنة ومقررتها عام 2023. وعينت أيضاً امرأة من جزر البهاما عضواً خبيراً مستقلاً في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي[15]. وانتخبت أيضاً امرأة من جزر البهاما لعضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان[16]، وهي تمثل أيضاً أول شخص من منطقة البحر الكاريبي يشغل هذا المنصب.

سجل مرتكبي الجرائم الجنسية

82- أُنشئ سجل مرتكبي الجرائم الجنسية بشكل كامل بموارده وموظفيه وهيكله الأساسي عام 2021. ويحتفظ السجل بقائمة بجميع مرتكبي الجرائم الجنسية بما في ذلك مكان إقامتهم. وفي أيار/مايو 2022، جرى تجهيز أكشاك تسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية في شتى مراكز الشرطة. وسيتمكن أفراد الجمهور أيضاً من الوصول إلى الأشخاص الذين يشكلون خطرا على المجتمع من خلال منشورات الملفات الشخصية. كما يمكن للقضاة تسجيل الدخول إلى المنصة، باستخدام النظام، أثناء وجودهم في المحكمة ونقل المعلومات مباشرة، وبالتالي إزالة العملية اليدوية.

الآلية الوطنية

83- في عام 2016، تم توسيع مكتب شؤون المرأة ليصبح إدارة الشؤون الجنسانية والأسرة من أجل ضمان اتباع نهج أكثر شمولا وتشاركية لمعالجة التحديات الاجتماعية في البلاد وفي الوقت نفسه إنشاء برامج لمعالجة التعليم والتدريب والتوظيف والعدالة الاجتماعية للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

84- وزيدت الموارد البشرية لإدارة الشؤون الجنسانية والأسرة. وتم توظيف موظفين تقنيين وموظفي دعم إضافيين. ومنذ عام 2018، يوجد من ضمن الموظفين خبير في العنف الجنساني، وموظف لشؤون التعليم والمناهج، وموظف للشؤون الجنسانية، وأخصائي تحليل أبحاث، ومساعد إداري، ومنسق لبرنامج الرجال.

85- وأُنشئ مكتب للرجال عام 2018، وهو يكمل ويدعم البرامج الخاصة بالنساء والفتيات. ويعمل منسق برنامج الرجال أيضاً بصفته عضو تنفيذي في شبكة الكاريبية للأعمال المتعلقة بالرجال. وترمي رؤية 'كاريمان' (CariMAN) إلى *"تحقيق العدل بين الجنسين للجميع"*.

الاغتصاب الزوجي

86- تعكف الحكومة حاليا على استعراض مشروع قانون يتناول الاغتصاب الزوجي، وشرعت في عملية تشاور مفتوحة بشأن التشريع المقترح. وفي أيلول/سبتمبر 2022، عممت حكومة جزر البهاما مشروع قانون

لتجريم الاغتصاب الزوجي من أجل التشاور. وسيلغي مشروع (تعديل) قانون الجرائم الجنسية، 2022، القسم الثالث من القانون الحالي عن طريق إزالة عبارة *"من ليس زوجا"* من تعريف الاغتصاب.

وحدة العنف المنزلي

87- في تموز/يوليه 2022، أنشأ الشرطة الملكية لجزر البهاما وحدة العنف المنزلي، التي تعمل بشراكة مع وزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية الحضرية. وتتألف الوحدة من خبراء متخصصين من الوكالات وتتمثل مسؤولياتهم في التحقيق في الجرائم المتصلة بالعنف المنزلي. وإضافة إلى ذلك، تعمل الوحدة كحلقة وصل مع الضحايا/مقدمي الرعاية الصحية، وجماعات الدعوة، والخدمات الاجتماعية. كما تضع الوحدة استراتيجيات لتحسين كشف حالات العنف المنزلي القائمة والإبلاغ عنها، ووضع استراتيجيات وقائية تربط بين جهود إنفاذ القانون وجهود المجتمعات المحلية.

العنف الجنساني في برنامج بناء القدرات للطوارئ

88- في أعقاب إعصار دوريان، أصبح ما لا يقل عن 000 70 شخص بلا مأوى بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بمنازلهم أو دمارها الكامل. وتم إيواء ما يقرب من 000 5 مشرد داخلي، منهم نساء وفتيات، في ملاجئ في جميع أنحاء نيو بروفيدنس، وغراند بهاما، وأباكو. وتزداد مخاطر العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك، أثناء الوجود في الملاجئ، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وفي هذا الصدد، جرت تعبئة الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتعزيز القدرات للتخفيف من مخاطر العنف الجنساني.

89- وبتيسير من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمت دورات تدريبية دولية معتمدة بشأن العنف الجنساني في حالات الطوارئ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أباكو، وغراند بهاما، ونيو بروفيدنس. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان منحة للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ قدرها 400 20 دولار لبناء قدرات المسعفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم موظفو وزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية الحضرية والشركاء من المنظمات غير الحكومية، وتدريبهم.

التدخلات المتعلقة بالعنف الجنساني لدى الجناة

90- في شباط/فبراير 2020، عقدت إدارة الشؤون الجنسانية والأسرة، بالتعاون مع شبكة العمل الكاريبية للرجال (CariMAN) حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام وندوة ليوم واحد بعنوان *"حلقة عمل التدخلات المتعلقة بالعنف الجنساني ومنعه لدى الجناة – التصدي للعنف الجنساني من خلال التدخلات المجتمعية"*. ورمت حلقة العمل، التي عقدت من منظور جنساني، إلى توفير قدرات للمتدربين من أجل إعادة تأهيل مرتكبي العنف الجنساني بشكل فعال وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية كأشخاص منتجين. وشارك في التدريب ما مجموعه 72 شخصاً، من بينهم 34 موظفاً حكومياً (15 رجلاً و19 امرأة)، و38 ممثلاً للمجتمع المدني والمنظمات الدينية (11 رجلاً و27 امرأة).

مبادرات الجزر الخارجية من الأرخبيل

91- في عام 2021، نظمت حملة عن العنف الجنساني في حالات الطوارئ في جميع الجزر الخارجية من الأرخبيل. وكان هناك أكثر من 500 مشارك. وفي تموز/يوليه 2022، أجرى موظفو إدارة الشؤون الجنسانية والأسرة، بالتعاون مع مركز جزر البهاما للأزمات، مشاورات ونظموا حملات توعية لمنع العنف الجنساني في أباكو.

92- وعقدت أيضاً اجتماعات في جنوب ووسط وشمال أباكو للقادة الحكوميين وغير الحكوميين والقساوسة ودعاة المجتمع المحلي لمناقشة منع العنف، وسلامة الناجين بأرواحهم من الاعتداءات، ولوضع برامج لمرتكبي الاعتداءات ليصبحوا مواطنين منتجين، ولرسم خرائط للخدمات والموارد اللازمة لتنفيذ مجلس التنسيق المعني بالعنف الجنساني في الجزر الخارجية من الأرخبيل.

المنتدى الوطني لمراجعة القوانين التمييزية

93- في شباط/فبراير 2022، استضافت الحكومة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منتدى وطنياً لمراجعة القوانين التمييزية، ساهم في صياغة سياسات عامة جديدة وخطة عمل. وبغية تعزيز الأطر القانونية والسياساتية، يسر المنتدى مناقشة بشأن التوصيات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى معالجة عدم وجود تشريعات محددة، وكذا التعديلات المحتملة للقوانين القائمة لضمان المزيد من المساواة للنساء والفتيات.

94- وشارك في المنتدى، الذي حضره برلمانيون، أيضاً ممثلون عما يقارب 35 منظمة غير حكومية، ومنظمات غير ربحية، ومنظمات مجتمعية.

الأطفال (التوصية 105-110)

95- تواصل الحكومة اتباع نهج منتظم لضمان حماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء جزر البهاما.

نظام إنذار عملية الإجراءات الإلزامية لإنقاذ الأطفال (MARCO)

96- أصبح نظام إنذار عملية الإجراءات الإلزامية لإنقاذ الأطفال (MARCO)، بعد طرحه في البرلمان عام 2016، ساري المفعول اعتباراً من عام 2022. ويجري تفعيل النظام على الفور بمجرد إبلاغ أسرة طفل عن فقدانه وتقديم التفاصيل إلى الشرطة. ويمكِّن إنذار تحذير عام الشرطةَ من أن تبث عبر محطات الإذاعات التجارية، والبث التلفزيوني، والاتصالات النصية، وأنظمة الشبكات الإلكترونية، واللوحات الإعلانية عندما يقرر مفوض الشرطة أن طفلاً ما مفقود.

المجلس الوطني لحماية الطفل واللجنة الوطنية للأسرة والطفل

97- ستعيد الحكومة تعيين أعضاء المجلس الوطني لحماية الطفل واللجنة الوطنية للأسرة والطفل عام 2023. وتواصل الحكومة تقديم منحة سنوية إلى المجلس لتحسين قدرته على الترويج لاتفاقية حقوق الطفل والحملة العامة من أجل الأطفال.

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات من 105-113 إلى 105-121)

98- لا تزال الحكومة ملتزمة بدعم وتعزيز المعايير الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتواصل جزر البهاما جهودها لإنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص) لعام 2014 الذي يقابلها.

قانون تكافؤ الفرص

99- يحدد قانون تكافؤ الفرص سياسة للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يضمن حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك الحق في التصويت والعمل والسكن والنقل.

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية، لعل من أمثلة الإدماج مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مسيرات جونكانو السنوية، التي شهدت أيضاً تشكيل مجموعة المختارين، التي تتألف من أشخاص ذوي قدرات مختلفة، في الآونة الأخيرة.

100- ويتواصل اعتماد التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لقانون تكافؤ الفرص وإضفاء الطابع الاجتماعي عليه من خلال وضع لوائح وغرامات على المخالفات. وتتواصل عملية تيسير الوصول إلى المباني، وقد بدأ فريق من مفتشي إنفاذ القانون بتعيين مفتش واحد بالفعل وتجري حالياً مقابلات مع مفتشين إضافيين.

اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

101- ما فتئت اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي الهيئة القانونية المكلفة بتنفيذ أحكام القانون، تشارك بفاعلية في هذه المسائل. فمع تسجيل أكثر من 383 شخصاً لدى اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، تستمر الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات الوطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

102- ويتواصل عمل اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال البرامج والمبادرات المتعلقة بالنقل، والتأهب للكوارث، وحملات التوعية العامة مثل اللقاءات المفتوحة، وإعلانات الخدمة العامة في الإذاعة والتلفزيون، وتوزيع المطويات والرسائل الإخبارية. كما تدير اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة قاعدة بيانات عن طريق تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في جزر البهاما. وتستخدم اللجنة المعلومات للمساعدة في تطوير سياسة عامة وتدابير لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاهيتهم[17]. وأنشأت اللجنة وأمانتها خطاً نصياً وهاتفياً للاتصال على مدار الساعة كجزء من التدابير التي نفذتها لضمان تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وبهدف حل أية مسائل على وجه السرعة.

تطبيق AccessAbility Bahamas

103- تم إطلاق تطبيق AccessAbility Bahamas عام 2022 بتمويل جزئي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو مصمم للمساعدة في ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والترتيبات التيسيرية لوصولهم وفي الوقت نفسه تحقيق تكافؤ الفرص لهم. ويوفر التطبيق وصولاً بلمسة واحدة إلى خدمات الطوارئ وتنبيهات الوكالة الوطنية لتدابير الطوارئ والأخبار والمعلومات المهمة وكذا إلى ترجمة بلغة الإشارة. وسيكون التطبيق قريباً آلية حجز لنظام النقل المدعوم وستقوم وزارة العمل قريباً بإتاحة قوائم الوظائف. وهناك أكثر من 100 مستخدِم للتطبيق.

تعديل قانون التعليم

104- مع أن الدستور يكفل التعليم المجاني حتى سن السادسة عشرة، فقد يسرت التعديلات التي أدخلت على قانون التعليم إدماج نهج متكامل قائم على الحقوق لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا توفير أدوات التكيف. وقد تجلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم العادي في مختلف الفئات العمرية في المدارس العامة من خلال توفير أماكن لبيئات تعلم مجموعات صغيرة، وكذا من خلال الإدماج في أنشطة جماعية مثل الرياضة والمناسبات الخاصة وما إلى ذلك.

جامعة جزر البهاما

105- أنشأت جامعة جزر البهاما (UB) مركز وصول المينغو (Mingoes Access Center) لدى مكتب الإعاقة والامتثال عام 2022 من أجل توفير فضاء يمكن الوصول إليه وشامل للجميع بهدف المشاركة الاجتماعية والدعم الأكاديمي العادلين. وتسجل فيه، منذ إنشائه، 34 طالباً من ذوي الإعاقة للحصول على أماكن إقامة.

الهجرة (التوصيات 105-124، و105-126، و105-127، و105-129، و105-130، و105-132)

106- واصل الفريق العامل المعني بالهجرة، الذي يجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك وحدة اللاجئين والمجتمع المدني، اجتماعاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز على التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بالهجرة، وبشكل خاص على تأثير إعصار دوريان عام 2019. وفي عام 2019، استحدث الفريق العامل المعني بالهجرة أيضاً اجتماعات فصلية مع الممثل المحلي لمفوضية شؤون اللاجئين.

107- وتواصل جزر البهاما أيضاً الانخراط في آلية التشاور بشأن الهجرة في منطقة البحر الكاريبي وفي الجهود دون الإقليمية، مثل الاجتماع التشاوري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2018، باعتبار ذلك مساهمة إقليمية في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اجتمع الفريق العامل المعني بالهجرة مع آلية التشاور بشأن الهجرة في منطقة البحر الكاريبي في جامايكا لمناقشة خطة العمل لمعالجة التنقل البشري وآلية التشاور بشأن الهجرة في منطقة البحر الكاريبي لعام 2020، برعاية المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي عام 2021، شارك أعضاء الفريق العامل المعني بالهجرة في حلقة العمل دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين بشأن القانون الدولي للاجئين وانعدام الجنسية.

التشريعات

108- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وضعت الحكومة حيز التنفيذ سياسة جديدة تسعى إلى تسوية وضع الأشخاص المولودين في جزر البهاما لأبوين ليسوا من جزر البهاما، ممن يحق لهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية عند بلوغهم سن 18 عاماً. والقصد من هذه اللائحة الجديدة هو السماح لحامل هذا الوضع بالعيش والعمل والتمدرس، خلال سنوات تكوينه، وكذلك في انتظار البت في طلب الجنسية الذي قدمه. وأصبحت هذه الحالة تعرف باسم تصريح المنتمي المقيم. وهي تقع ضمن نطاق المادة 30أ من قانون الهجرة ودخلت حيز التنفيذ في 8 أيار/مايو 2015. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منح ما مجموعه 815 2 تصريحاً للمنتمين المقيمين.

109- ولم يعد مكتب الجوازات يصدر شهادات هوية للأشخاص المولودين لغير المواطنين في جزر البهاما. ويجب على الأفراد الذين لديهم شهادات هوية صالحة الآن الحصول على جواز سفر جنسيتهم والتقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة يبين أن لديهم الحق في العيش والعمل في جزر البهاما. ولا توجد استثناءات لذلك إلا وفقاً للالتزامات التعاهدية الدولية. وسيكون تصريح إقامة خاص متاحاً للأفراد الذين يحق لهم التقدم بطلب للحصول على جنسية جزر البهاما في سن 18 عاماً وقبل عيد ميلادهم التاسع عشر. وسيسمح هذا لحامله بالعيش والعمل والتمدرس في جزر البهاما حتى يحين وقت البت في وضع جنسيته. ويتم الحصول عليه عند تقديم الطلب لدى إدارة الهجرة. وتنص سياسة إدارة الهجرة على

أن جميع الطلبات التي تقدم إلى الإدارة فيما يتعلق بالأطفال المولودين في جزر البهاما لأبوين أجنبيين، يتعين فيها على الفرد الحصول على جواز سفر يحمل جنسية أمه(ا).

السياسة العامة

110- لا تزال جزر البهاما تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين الذين إما يبحثون عن عمل في جزر البهاما أو يستخدمون البلد كنقطة عبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبلغت جزر البهاما المجتمع الدولي منذ وقت طويل عن عجزها عن المعالجة الفعالة للتدفق المستمر للمهاجرين غير النظاميين، ومعظمهم من هايتي وكوبا. وعلاوة على ذلك، وبغية التأثير على العودة السلسة للمهاجرين غير النظاميين غير المؤهلين للحصول على مركز اللاجئ، وقعت جزر البهاما مذكرتي تفاهم تنظمان عودة المواطنين من كوبا وهايتي، على التوالي.

111- وتتبع جزر البهاما سياسة احتجاز المهاجرين غير النظاميين وإعادتهم إلى أوطانهم. وتنطبق هذه السياسة على جميع المهاجرين غير النظاميين بغض النظر عن العرق أو اللون أو مكان المنشأ. وعلى الرغم من سياسة الاحتجاز والإعادة إلى الوطن التي تتبعها جزر البهاما، فإن جميع الأشخاص الذين يعيشون فيها يتمتعون بحرية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

اللاجئون والمحتجزون

112- أظهرت الفترة المشمولة بتقرير عام 2022 أعداداً كبيرة بشكل غير معهود في تجهيز المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء. وتماشياً مع البروتوكولات التي وُضعت بالتشاور مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين، جرى فحص 705 أشخاص ومقابلة 9 وتجهيز اثنين للحصول على وضع لاجئ عام 2022.

113- وتواصل الحكومة بذل قصارى جهدها لتحسين كفاءة عمليات الاحتجاز والاستجواب والإعادة إلى الوطن، مسترشدة باتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. وأكدت وحدة إدارة شؤون اللاجئين من جديد أن جميع الطلبات يُنظر فيها على أساس الجدارة ويُبت في كل حالة فيها على أساس كل حالة. وقدمت وحدة إدارة شؤون اللاجئين توصيات بديلة للجوء حيث قد يكون هناك ما يبرر الحماية ولكن الشخص لا يستوفي المعايير المطلوبة. وتواصل إدارة الهجرة التقيد بولايتها ومهمتها لتنظيم حركة الأشخاص عبر حدود جزر البهاما.

حالات الإعادة إلى الوطن

114- أعاد البلد 748 4 شخصاً إلى وطنهم عام 2022؛ و813 2 عام 2021؛ و964 عام 2020؛ و663 2 عام 2019؛ و290 2 عام 2018. ويشكل مواطنو هايتي نسبة كبيرة من العائدين إلى وطنهم. ويشكل الجامايكيون والكوبيون والدومينيكيون والبرازيليون أيضاً نسبة كبيرة من العائدين إلى أوطانهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنفقت الحكومة ما يقدر بنحو 634 656 4 دولاراً على عمليات الإعادة إلى الوطن، وتشمل مدفوعات تكاليف الترجمة والرحلات الجوية والتغذية وأماكن الإقامة والإمدادات وما إلى ذلك.

طلبات الحصول على تصاريح

115- لا تزال إدارة الهجرة تتلقى عدداً كبيراً من طلبات الحصول على تصاريح إقامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر 885 174 تصريحاً استجابة لطلبات الحصول على تصاريح عمل وتصاريح إقامة ومنتمي مقيم، وكذا بطاقات إقامة الزوج ومالك منزل.

مركز احتجاز طريق كارمايكل

116- أنشأت الحكومة، في مسعى إلى أن تكون أكثر استباقية، فريقاً عاملاً معنياً بمراكز الاحتجاز، يتألف من ممثلين عن مكتب المدعي العام، ووزارة الخارجية، وإدارة الهجرة. وتعقد الاجتماعات مرة واحدة في الأسبوع لمناقشة القضايا التي يواجهها مركز الاحتجاز مع وضع بروتوكولات حقوق الإنسان في الوقت نفسه، في محاولة لحماية كرامة جميع الأشخاص في مراكز الاحتجاز.

117- ولا تزال سياسة بقاء المحتجزات اللاتي لديهن أطفال في أماكن إيواء منفصلة، تمشياً مع المعايير الدولية، قائمة. ومن المتوقع افتتاح العيادة الجديدة في مركز الاحتجاز عام 2023 ومن المتوقع أن تؤثث أسرَّة جديدة مهاجع الإناث والذكور في أوائل عام 2023.

118- ويظل الصليب الأحمر في جزر البهاما شريكاً أساسياً للحكومة في المساعدة على تقديم التبرعات بالملابس والأغطية وأدوات النظافة والمواد المتنوعة للنساء والأطفال حسب الحاجة. وتواصل إدارة الهجرة العمل عن كثب مع المكتب المحلي لمفوضية شؤون اللاجئين.

إمكانية اللجوء إلى العدالة (التوصية 105-76)

119- خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، تم تعديل قانون إعادة تأهيل المجرمين (2015) للسماح بشطب سجلات جنائية منتقاة. وحتى الآن، تم شطب 115 سجلا.

120- ووفرت رقمنة النظام القضائي، والمحاكم ذاتها، وتنفيذ نظام رقمي لإدارة القضايا في مكتب المدعي العام وجميع الوكالات ذات الصلة أمام المحاكم، نظاماً أكثر كفاءة للقضاء والنطق بالأحكام.

محكمة الجرائم الجنسية

121- ستحل قريباً محكمة الجرائم الجنسية في قاعة محكمة قائمة بذاتها تديرها السلطة القضائية، مما سيوفر الخصوصية وإخفاء الهوية اللازمين لتيسير احتياجات المحكمة.

مبادرة تحديث المحاكم وإصلاحها

122- خطت السلطة القضائية خطوات واسعة لتحديث ورقمنة إجراءات المحاكم. والهدف النهائي هو تزويد مستخدمي المحاكم بنظام محاكم يتناسب مع المعايير القضائية الدولية.

مشروع الرقمنة

123- في كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تنفيذ اتفاق لبدء رقمنة سجلات المحاكم. ويتماشى هذا المشروع بشكل وثيق مع النظام المتكامل لإدارة القضايا وسيسهل في نهاية المطاف الانتقال إلى البيانات/الإيداع الإلكتروني. وستتم رقمنة وثائق المحكمة وملفاتها وإدخالها في النظام المتكامل لإدارة القضايا لتوفير الوصول في الوقت الحقيقي إلى ملفات المحكمة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023، جرى الاستنساخ الضوئي لأكثر من 000 33 ملف للمحكمة وستتم فهرستها والتحقق منها وتحميلها في

النظام. وسيتيح المنتج النهائي للمستخدمين النهائيين تحديد سجلات المحكمة بالاسم ورقم الملف والكلمات المفتاحية وما إلى ذلك.

نظام التسجيل الرقمي

124- في عام 2022، تم تضمين ميزة متقدمة إضافية للتسجيل لدى المحكمة الرقمية باستخدام الذكاء الاصطناعي. وستسمح ميزة *"تحويل الكلام إلى نص"* بالتفريغ النصي للتسجيلات الصوتية إلى مسودة نص للمتقاضين واستخدامها في المحكمة.

دليل السياسات والإجراءات

125- في تموز/يوليه 2022، وافق القضاء بالتشاور مع المركز الوطني لمحاكم الدولة على دليل السياسات والإجراءات لاستخدام نظم طلب تغيير الوثائق "حفظ السجلات (*'For The Record'* DCR ("FTR")) وإدارتها ودعمها. وصاغت السلطة القضائية واستكملت دليل المستخدم الخاص بها ليحكم كلاً من مستخدمي المحاكم والهيئة القضائية، وذلك لاستخدامه دليلاً لإدارة قاعات المحكمة وفي استخدام نظام طلب تغيير الوثائق، وفي الإشراف على التسجيلات الصوتية. ومن المتوقع تحديث الدليل بشكل دوري، مع سياسات وإجراءات إلزامية وكذا موصى بها لجميع جوانب التسجيل الرقمي للمحاكم، وسيتم توزيعه على جميع مستخدمي نظام طلب تغيير الوثائق، بمن فيهم الموظفون القضائيون وموظفو المحاكم ونقابة المحامين.

العدالة السريعة

126- تعقد اجتماعات العدالة السريعة أسبوعياً لكي يتمكن مختلف أصحاب المصلحة من مناقشة المسائل الجنائية المعروضة على المحكمة العليا وتزويد المدعين العامين بالوثائق اللازمة المطلوبة لمختلف القضايا. ومن بين أصحاب المصلحة إدارة التحقيقات الجنائية، والمختبر الجنائي للشرطة، وإدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما، وهيئة المستشفيات العامة.

127- وتبين السجلات الحالية لمكتب مدير النيابات العامة أن هناك 946 قضية جارية معروضة على المحكمة العليا وأن هذا الرقم يتقلب كل أسبوعين مع عرض مسائل جديدة في المحكمة العليا وكذا النطق بالإدانات وأحكام البراءة وما إلى ذلك.

128- وهناك 15 قضية مجمدة معروضة على المحكمة العليا لم تحدد لها أي مواعيد للمحاكمة ولم يعين لها أي قاض، نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 وتقاعد القضاة. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 341 قضية "إحالة" أتت من محكمة الصلح إلى المحكمة العليا.

مكتب المحامي المعين

129- يتمثل دور مكتب المحامي العام، المنشأ عام 2017، في تقديم الخدمات القانونية للأشخاص عندما يوجد حق دستوري في الاستعانة بمحام ويكون هذا الشخص متهماً بارتكاب جريمة جنائية وغير قادر على تحمل تكاليف محام. ولا يمتد ذراع المكتب إلى محكمة الاستئناف والمحكمة العليا فحسب، بل يمتد أيضاً إلى محكمة الصلح، ولا سيما في الظروف المتعلقة بالأحداث الجانحين حيثما رأى القاضي، الذي ينظر في المسألة، أن العدالة تقتضي أن يُمثَل الحدث محام منذ توجيه الاتهام. ويشارك مكتب المحامي العام، من خلال عمله، في التوعية والتثقيف العامين حول دور المكتب وسبب أهمية وضرورة إصلاح العدالة الجنائية.

130- ومنذ عام 2017، تلقى مكتب المحامي العام 353 ملفاً جنائياً مشـــتركاً فيما بين محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

محاكم الأسرة

131- خصص موقع للسلطة القضائية لإيواء محكمة الأسرة وخدمات التحكيم/الوساطة التي تقدمها المحاكم. واستعانت السلطة القضائية بخدمات خبير استشاري لديه خبرة في تشكيل محكمة شاملة للأسرة في منطقة البحر الكاريبي، للمساعدة في التخطيط واللوجستيات التي ينطوي عليها إنشاء المرافق. وتعكف السلطة القضائية على استعراض الخطط الأولية مع المهندس المعماري المنتدب لضمان انسياب العمل بصورة ملائمة إلى الفضاءات. ويعكف القضاة في شعبة الأسرة أيضاً على استعراض التشريعات القائمة وإجراءات المحاكم لصياغة التغييرات/التعديلات اللازمة للتشريعات والقواعد القائمة.

132- وشارك القضـــاة وغيرهم من الموظفين القضـــائيين في حلقات دراســية تدريبية بشــأن التحكيم والوساطة. وسيحدد المعهد القضائي لجزر البهاما معايير التصديق على الوسطاء وسيعين منسقاً للوساطة لإدارة عملية الوساطة المتصلة بالمحكمة لحساب المحاكم.

133- ويجري نقل العمل المتعلق بتحديد التشـــريعات التي تتطلب إصـــلاحاً إلى اللجنة العاملة لضمان اتباع نهج مركز إزاء أي إصلاح تشريعي إجرائي وموضوعي ضروري مطلوب لتيسير قيام محكمة أسرة فعالة.

المعونة القضائية

134- تعمل عيادة المســـاعدة القانونية في كلية يوجين دوبوخ للقانون بمثابة مرفق تدريب لطلاب كلية الحقوق ويتم تشـــغيلها لصـــالح الأشـــخاص غير القادرين على تحمل تكاليف خدمات ممارس في القطاع الخاص. وتستضيف العيادة أيضاً عيادات للمساعدة القانونية المجتمعية المجانية ومحاضرات مجانية لزيادة الوعي بالمسائل القانونية. وقدمت العيادة، خلال العام الدراسي 2021-2022، 158 استشارة، وكان لديها حتى آب/أغسطس 2022 ما قدره 207 عملاء.

العنصرية

135- تعارض الحكومة بشـــكل قاطع التمييز العنصـــري ولا ترعاه أو تدافع عنه أو تدعمه. وتكفل المادة 26 من الدستور الحماية من التمييز على أساس العرق أو العقيدة أو مكان المنشأ أو الرأي السياسي أو اللون من جانب أي شخص أو جماعة أو منظمة. وكانت هذه المادة ولا تزال المبدأ التوجيهي الذي تنفذ الحكومة بموجبه القانون فيما يتعلق بالأشخاص أو الجماعات أو المنظمات التي تحاول ممارسة سياسة أو برنامج تمييزي أو الترويج لهما. ويحق لأي فرد يشـــعر بأنه يتعرض للتمييز بأي شـــكل من الأشـــكال، بموجب الدستور، التماس الانتصاف من خلال نظام المحاكم، أو من خلال إحدى اللجان الأربع المنشأة لضمان احترام جميع الحقوق المكرسة في الدستور.

136- وتؤكد الحكومة أنه لا توجد سياسات أو قوانين أو أنظمة حكومية أو وطنية أو محلية سارية في جزر البهاما تؤدي إلى خلق التمييز العنصري أو إدامته. وحتى الآن، لا توجد شكاوى على أساس التمييز العنصري.

رابعاً- الأولويات والالتزامات الوطنية لجزر البهاما

عضوية مجلس حقوق الإنسان والالتزامات الطوعية[18]

137- مثل انتخاب جزر البهاما لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2019-2021 انتخاباً لأول دولة عضو في الجماعة الكاريبية في هذه الهيئة. وأتاحت عضوية البلد فرصة فريدة لإظهار التزام البلد بحقوق الإنسان مع زيادة التنوع في الخطاب الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان العالمية، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والهجرة والصحة والدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة.

138- وتشارك جزر البهاما باستمرار في رعاية ودعم عدد من قرارات مجلس حقوق الإنسان، بما فيها القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ، والنساء والفتيات، والأطفال، والحق في التنمية، والحق في الغذاء، والحق في العمل، وحقوق الإنسان وتغير المناخ. وأيد البلد أيضاً الجهود الرامية إلى إنشاء منصب مقرر(ة) خاص(ة) معني(ة) بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

139- ولا تزال التعهدات الطوعية التي قطعها البلد لعضويته في المجلس من أولويات حكومة جزر البهاما، مع بذل جهود باستمرار لضمان احترام حقوق الإنسان في أعلى المستويات.

معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية

140- يواصل معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية نموه بشكل كبير، حيث يقدم التدريس والتدريب في مختلف فروع الزراعة والعلوم البحرية، بما في ذلك درجات أكاديمية في الزراعة والعلوم البحرية وتربية الأحياء المائية والأعمال التجارية الزراعية والعلوم البيئية وغيرها. والمعهد وبرامجه مسجلان ومعتمدان من قبل المجلس الوطني للاعتماد والمعادلة في جزر البهاما. وتوفر البرامج المؤهلات المهنية والتقنية اللازمة لمختلف فروع الزراعة والعلوم البحرية وتقدم تدريباً أكاديمياً قوياً وتوجهاً عملياً مكثفاً بهدف تزويد الطلاب بمهارات تنظيم الأعمال والمهارات التقنية اللازمة لإحداث تأثير فعال وفوري.

141- وخلال الفترة 2019-2022، تخرج ما مجموعه 44 طالباً من المعهد. وشهد الفصل الدراسي لخريف 2022 تسجيل ما يقارب 70 طالباً جديداً في معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية.

142- ويقوم معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية، بتنشيطه مجالات العلوم الزراعية والبحرية، بتنويع اقتصاد البلاد، وتشجيع تنظيم الأعمال والتدريب، والنهوض بالتنمية المجتمعية. وفي الآونة الأخيرة، أطلق المعهد مبادرة للدعوة بشأن تغير المناخ، ستركز على الاتصال المجتمعي للتوعية بآثار تغير المناخ.

الوكالة الوطنية للتدريب

143- تواصل الوكالة الوطنية للتدريب تحقيق نتائج مهمة في توفير التدريب القائم على الكفاءة والمساعدة في التنسيب في الوظائف. وخلال الفترة 2018-2019، أكمل ما مجموعه 020 1 شاباً من جزر البهاما الإعداد للانضمام للقوى العاملة وحصلوا على شهادات في مختلف التخصصات. واعتباراً من حزيران/يونيه 2019، كان هناك 320 5 متدرباً تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عاماً. ومن إجمالي المشاركين في السنة الأكاديمية 2019/2018، نجح 84 في المائة في الحصول على شهادات دولية مع ارتفاع معدل التوظيف إلى 74 في المائة. كما وفرت الوكالة الوطنية للتدريب التدريب لـ 260 شاباً معرضاً للخطر في مجال المهارات الشخصية والإلمام بالحساب والإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات التقنية. وتعمل الوكالة مع وزارة الخدمة العامة من خلال توفير التدريب على المهارات الشخصية للبرنامج الوطني

لخلق فرص العمل وتعزيز المهارات. واضـــطرت جائحة كوفيد-19 الوكالة إلى التحول من التعلم وجهاً لوجه إلى منصة عبر الإنترنت، تدير خمس مجموعات من الطلاب.

خامساً- الصعوبات والقيود

144- لا تزال جزر البهاما تواجه تحديات فيما يتعلق بقدرتها على إنفاذ صـكوك حقوق الإنسـان التي هي دولة طرف فيها وتقديم تقارير بشـأنها. وتعكف آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير على تطوير ذاتها على أمل توجيه تنفيذ الالتزامات والإبلاغ ورصد التوصيات.

توقعات الدولة

145- تكرر الحكومة التأكيد أن انضـمام أغلبية الدول الأعضـاء إلى الصـكوك الدولية لحقوق الإنسـان لا يزال يوفر معياراً هاماً لقياس معايير حقوق الإنسـان. وسـتواصـل جزر البهاما اسـتعراضـها الداخلي للصكوك والآليات المتبقية.

بناء القدرات

146- برهنت جزر البهاما على التزامها ببناء قدراتها من خلال توفير التدريب والبرامج باستمرار، حيثما أمكن، مع التماس المساعدة الخارجية لاستكمال جهودها. وقد استفادت جزر البهاما من عدد من مبادرات بناء القدرات الإقليمية والدولية. ولا يزال البلد ملتزماً بتحســين تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنســان ويرحب بمزيد من الفرص، بما في ذلك المساعدة التقنية، من المجتمع الدولي لزيادة بناء قدراته.

طلبات المساعدة التقنية

147- تواصـــل الحكومة التماس المســـاعدة التقنية بفاعلية وترحب بالدعم المقدم لضـــمان أن تؤدي المساعدات إلى تطوير وتعزيز حقوق الإنسان في جزر البهاما.

خاتمة

148- تؤكد حكومة جزر البهاما من جديد التزامها بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ومعاييرها وسـتواصـل جهودها لتعزيزها وحمايتها. وترحب الحكومة بفرصـة تقاسم تحديثاتها بشـأن المسـائل المتعلقة بحقوق الإنسان وترحب بفرصة المشاركة في هذه الجولة الثالثة من عملية الاستعراض الدوري الشامل.

Notes

1 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf

2 https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/trust-fund/beneficiaries

3 https://www.elections.gov.bs/2021-general-election-results/

4 https://publications.iadb.org/en/impact-hurricane-dorian-bahamas-view-sky

5 https://publications.iadb.org/publications/english/document/Assessment-of-the-Effects-and-Impacts-of-the-COVID-19-Pandemic-in-The-Bahamas.pdf

6 https://www.royalbahamaspolice.org/statistics/CommissionersPolicingPlan2022.pdf

7 https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/BHS

8 https://opm.gov.bs/the-bahamian-government-signed-on-to-the-united-nations-multi-country-sustainable-development-cooperation-framework/

9 https://bahamasbudget.gov.bs/media/filer_public/83/e0/83e0c758-d929-4ae4-bfda-

df44d1a54ed5/value_added_tax_amendmentno_2_bill_2021_-_31_october_2021_4.pdf

[10] Attorney General (Appellant) v Shannon Tyreck Rolle et al SCC iv App. No.62 of 2020 [Case ID: JCPC 2022/0015]

[11] https://mygateway.gov.bs/

[12] https://www.ilo.org/caribbean/information-resources/publications/WCMS_835920/lang--en/index.htm#:~:text=The%20DWCP%20for%202021%2D2026,and%20the%20COVID%2D19%20pandemic.

[13] https://www.nhibahamas.gov.bs/

[14] https://mofa.gov.bs/cedaw-candidate-for-reelection/

[15] https://mofa.gov.bs/ms-gaynel-diana-curry-of-the-bahamas-appointed-to-the-united-nations-permanent-forum-for-people-of-african-descent/

[16] https://mofa.gov.bs/jewel-major-elected-to-un-human-rights-committee/

[17] https://disabilitiescommissionbahamas.org/register.html

[18] A full list of commitments may be found in UN document A/73/358 containing Note verbale dated 30 August 2018 from the Permanent Mission of the Bahamas to the United Nations addressed to the President of the General Assembly.